
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

خدمة النساء في البوادي المغربية من خلال نصوص تاريخية ومعاينات شخصية

محمد استيتو(*)

يشاهد المتجول، في المجالات المهمشة بربوع البوادي والأرياف المغربية، العديد من طرق الإنتاج وأدواته ووسائله المتنوعة والمتباينة، والتي تنتمي إلى عصور تاريخية مختلفة؛ فالمحراث الخشبي والأرحي اليدوية والمعاصر الحجرية ونظام الخطّارات ونظام توزيع المياه واعتماد الطاقة الحيوانية والمائية وغير ذلك من التقنيات والأدوات ووسائل الإنتاج التي تعود إلى آلاف السنين لا تزال تملأ المشاهد العامة في تلك المجالات، وتستعمل بالأساليب العتيقة أو البسيطة ذاتها، كما لو أن الزمان توقف أو لم يتغير، أو أنه لم يجُد بمثلها ما دام أن الناس لم يستغنوا عنها بعد، وذلك إلى جانب تقنيات وطرق ووسائل وأدوات أخرى حديثة ومتطورة للغاية. ويمكن القول، على ضوء هذا، إن المشهد العام، في بوادينا وأريافنا، يمثل متحفا حيا ورحبا وحقيقيا لمجموعة من التجارب والابتكارات الإنتاجية المتراكمة منذ آلاف السنين إلى وقتنا هذا، والتي لا تزال كلها تنبض بالحياة وتستغل في الواقع، قديمها وحديثها على السواء.

---

*. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.

وعلى غرار تلك الوسائل والأدوات العتيقة، فإن اللافت للانتباه أيضا أن حضور النساء في مستويات الإنتاج المختلفة بالقرى والبوادي المغربية المهمشة والهامشية لا يزال قويا جدا، تماما كما كانت عليه أحوالهن في العصور التاريخية السابقة، كما تؤكد ذلك الشهادات والمعلومات الواردة في المظان المختلفة، وذلك إلى جانب مساهمتهن الأساسية في أعمال البيت وتنشئة الأطفال. فباستثناء بعض الواحات المنعزلة أو المنغلقة، مثل واحة فجيج[1]، لا تزال النساء والإناث عموما، ومن مختلف الأعمار، في معظم البوادي المغربية، يسقين الماء، ويحتطبن ويجتثثن الحشائش والكلأ ويحملن ذلك على ظهورهن أو على دواب، ويجنين الأشجار المثمرة، ويعملن في حقول أسرهن وبساتينها، أو يُستأجرن لدى الأسر القروية الموسرة، أو لدى أرباب المزارع والضيعات، وترعى الصغيرات المواشي وغيرها إلى أن يقتربن من سن البلوغ أو يبلغنه أو يتجاوزنه أحيانا، بل إن هناك من النساء أيضا من يقمن بذلك عند الضرورة.

ونعتقد أن الحاجة إلى خدمة النساء في تلك المجالات الهامشية أو المهمشة ترسخت منذ عهود قديمة، وأصبحت منظمة وفق أعراف مبنية على

1. لا يسمح للنساء في واحات فجيج بالعمل في الحقول أو السقي أو الاحتطاب أو ما شابه ذلك من الأعمال المضنية التي تنجز خارج البيت، إلا ما قد يتعلق بتنظيف الثياب أو غيرها، لأن الرجال يقومون بمعظم الأعمال التي تنجز خارج البيت، ولاسيما منها الأعمال في الحقول. ونعتقد أن السبب في ذلك يرجع للملكيات الصغيرة التي لا تحتاج إلى يد عاملة كثيرة، ولأن تلك الملكيات قريبة جدا من سكنى أصحابها، حيث إن القصور تتوسط الواحة، مثل قصر زنلة، ثم لأن الإنتاج يعتمد على السقي، ولتوزيع الماء نظام يشرف عليه الرجال. ويبدو أن صغر الملكية هو الذي أدى إلى تفشي ظاهرة حرمان الإناث من الإرث وإلى الزواج من الأقارب. ومما جاء في كتب النوازل، مثلا، حول حرمان الإناث من الإرث، لاسيما بالواحات، سؤال "[...] عما جرت به عادة قوم من عدم توريث البنات، فمن مات وخلف بنين وبنات أو إخوة وأخوات فلا يورثون بنتا ولا أختا، ومن طلبت ميراثها منهن وأبرزت وجهها وعزمت على أخذ حقها، اجتمع مشايخهم وذوو الوجاهة منهم وجمعوهم فيكلمونها في ذلك، فإن لم يجدوا منها إلا الصلح قالوا لها: اصطلحي مع أخيك بكذا من اليسير[...]". محمد المهدي الوزاني، **النوازل الصغرى**، 4 أجزاء، منشورات وزارة الأوقاف، مطبعة فضالة، المحمدية، 1992ـ1993، 2/60.

أساس تقسيم العمل بين مختلف أفراد الأسرة جميعهم، رجالهم ونسائهم، كبارهم وصغارهم، كما تشهد على ذلك مصادر كثيرة مختلفة، ومنها كتب الفتاوى والنوازل(2). ونرى أن السبب في ذلك يرجع إلى أن القرويين في هذه المناطق يمتلكون، في كثير من الأحيان، أكثر من قطعة أرضية واحدة، وأن تلك القطع الأرضية متناثرة وغالبا ما تكون متباعدة نتيجة لعوامل الإرث والشراء والشفعة والمبادلة وغيرها، ثم للمزاوجة بين أنواع الزراعات وتربية المواشي، إضافة إلى العناية بالبساتين والجنان والبحائر وغيرها مما يحتاج إلى سقي... ولاشك في أن هذه الأنشطة المختلفة والمتنوعة تتطلب جهدا مضنيا موزعا على مدار السنة الفلاحية، ومن ثم فإنها تحتاج إلى يد عاملة كثيرة، لذلك فإن الحاجة تكون ماسة إلى خدمة كل أفراد الأسرة بمن فيهم الأطفال. وغني عن القول إن "التويزة" إن هي إلا شكل من أشكال التغلب على النقص في اليد العاملة في البوادي، ولاسيما في موسم الحصاد، وذلك قبل أن تتحول عن مسارها الأصلي وتقتصر الاستفادة منها على أتباع المخزن وممثليه وعلى الزوايا والميسورين ومتوسطي الحال.

أ. خدمة المرأة في البوادي من خلال نصوص تاريخية وموقف بعض الفقهاء من ذلك

1. خدمة المرأة في الأشغال الزراعية والفلاحية

سجل الحسن الوزّان الفاسي (ق. 10 هـ/16م) شهادات "مؤثرة" بخصوص الأعمال اليومية التي كانت تقوم بها النساء والبنات لفائدة بيوتهن وأسرهن،

2. تعج كتب النوازل بالإشارات الكثيرة إلى خدمة الأطفال، ذكورا وإناثا، في مختلف الأنشطة الفلاحية وغيرها، منها مثلا: سؤال "عن عبد تزوج حرة بإذن سيده، وولد معها، وكان يخدم مع أولاده وأمهم طول المدة حتى حصل لهم المال...". **النوازل الصغرى**، م. س.، ج 2، ص 18، وسؤال: "عن ورثة ورثوا أصولا وغيرها وكان لهم أولاد يخدمون معهم الأصول..." م. ن.، 2/288. وتتحدث أسئلة أخرى عديدة عن "تعاطي أولاد البوادي الخدمة ومقامهم مقام غيرهم من الرجال..." . م. ن.، 2/286.

ومن بينها قوله في نساء جبال دادس: "وحالتهن أقبح من حالات الحمير، لأنهن يحملن على ظهورهن الماء الذي يسقينه من العيون، والحطب الذي يحتطبنه من الغابة دون أن يسترحن ولو ساعة من نهار..."[3].

ربما كان هذا الحكم قاسيا لأنه ملاحظ من أبناء الحاضرة، متعوّد على أنوثة نساء فاس ونعومتهن ورقّتهن ودلالهن. ربما! ولكن هناك أحكاما وآراءً مماثلة لفقهاء ومفتين من البادية، ومن المدن أيضا، تعتبر خدمة النساء في البوادي، كلقط الزيتون والسنبل وتنقية الزرع وغير ذلك من باب "الأعمال الشاقة"[4].

وفي كل الأحوال فإن ظاهرة خدمة النساء أو الأطفال من الجنسين، سواء تعلق الأمر بالأعمال اليومية لفائدة البيت أم بمساهمتهن، إلى جانب الرجل، في الأعمال الزراعية والفلاحية، قديمة ومألوفة، كما سبق القول، وأنها كانت دائمة منظمة بأعراف مضبوطة، حسب الجهات، كما هو الحال في معظم البوادي والقرى المغربية المفتوحة.

وتذكر المصادر أن المرأة، في البوادي والقرى المغربية، كانت تقوم بأنشطة زراعية وفلاحية مختلفة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

الرعي: ذكر الوزان[5] أن أهل جبل بني منصور، بشمال البلاد، "تذهب نساؤهم خلف قطعان ماعزهم ليرعيْنها، ويقُمن بالغزل أثناء ذلك."

الحرث: كانت النساء في جبل بني رزين، مثلا، "يرعين الماعز ويحرثن الأرض."[6]

الحصاد والدرس: كانت هذه الظاهرة متفشية بكثرة في جبال غمارة، كما تثبت ذلك العديد من الشهادات الواردة في كتب النوازل خاصة، كما في

---

3. الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، جزآن، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1980 و1982، 1/149.

4. **النوازل الصغرى**، م. س.، 2/280.

5. **الوزان**، م. س.، 1/257.

6. م. ن.، 1/258.

هذه الأسئلة: "وسئل: أبو عبد الله سيدي محمد بن الحسن بن عرضون عمن تخدم من نساء البوادي خدمة الرجال من الحصاد والدراس وغير ذلك فهل لهن حق في الزرع بعد وفاة الزوج لأجل خدمتهن أو ليس لهن غير الميراث؟"[7] أو "وسئل سيدي يحيى السراج عن نساء البادية اللائي يحصدن ويدرسن هل لهن حظ في الزرع؟"[8].

والراجح أن نساء كثيرات، في بعض الجهات على الأقل، كن يقمن بهذه الأعمال، ولاسيما منها التي تعد من مهام الأطفال والرجال، بحكم الضرورة القصوى، كغياب الزوج، أو بسبب الحاجة والفقر، كما يُفهم من هذا السؤال عن عادة خروج النساء بسوس للعمل في الفدادين، بمن فيهن نساء الطلبة [الفقهاء] المنتصبين للإمامة، الذين "يستخدمون نساءهم (...) لعدم اتساعهم في المال وافتقارهم إلى أن يعينهم النساء في الكسب لقلة المعيشة."[9].

وفعلا، فإن معظم البلاد التي تعنيها هذه الأمثلة سابقة الذكر هي بلاد فقيرة أو ذات مردود زراعي قليل أو ضعيف، لأنها إما بلاد واحات وإما بلاد جبلية؛ ومعلوم أن الملكية في هذين المجالين غالبا ما تكون مساحاتها صغيرة وتربتها فقيرة تحتاج إلى عناية كبيرة ومجهود بشري مُضْن من أجل تهيئتها للاستغلال والحفاظ عليها وضمان تخصيبها، وذلك بفعل تحكم عاملي الماء والتضاريس في هذين المجالين، أو لأن الملكيات العقارية من الأراضي الزراعية قد تكون عديدة وفي الوقت نفسه متناثرة ومتباعدة فتحتاج إلى يد عاملة كثيرة، بل وقد تزداد الحاجة إلى اليد العاملة بشكل أكبر في الأرياف التي تزاوج بين الزراعة البورية والمسقية وبين تربية المواشي.

---

7. عيسى بن علي الحسني العلمي، النوازل (**نوازل العلمي**)، 3 أجزاء، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، 1986، 2/101؛ و**النوازل الصغرى**، م. س.، 2/285.

8. **نوازل العلمي**، م. س.، 2/102؛ و**النوازل الصغرى**، م. س.، 2/288.

9. محمد بن ناصر الدرعي، **الأجوبة الناصرية في بعض مسائل البادية**، طبعة حجرية، فاس، دون تاريخ، ملزمة 3، ص. 8.

وعلى أي، فإن ظاهرة عمل النساء في البوادي ولاسيما قيامهن، في بعض الجهات، بأعمال قد يُعتقد أنها خاصة بالرجال وحدهم، كالحرث والحصاد والدرس وحتى الرعي الذي غالبا ما يوكل إلى الأطفال وإلى الفتيات ما قبل البلوغ بصفة خاصة[10]، تطرح أكثر من علامة استفهام، لاسيما بخصوص توزيع المهام والأشغال بين أفراد الأسرة، وإلا ماذا بقي من عمل للرجال بعدما أنيطت بالنساء أعمال البيت والاحتشاش والاحتطاب وجني الثمار والرعي والحرث والحصاد والدراس وغيرها من الأعمال؟

والملاحظ أيضا أن مساهمة النساء في النشاط الفلاحي عموما، لم تقتصر فقط على المحتاجات اللواتي كن مضطرات لإعالة أنفسهن أو لمساعدة آبائهن أو أمهاتهن أو أزواجهن سواء بالعمل مقابل أجر نقدي أو عيني، أم بالانضباط لمجموعة من الأعراف المعمول بها بين الشركاء من أرباب وسائل الإنتاج وشركائهم الخمّاسة ومن على شاكلتهم[11]، بل إن هناك كذلك نساءً غير محتاجات كن يستغللن بيوت أزواجهن وما تتيحه من إمكانيات لاستثمار بعض ما يتوفرن عليه من مال في تربية المواشي أو ما إلى ذلك، كما يفهم من خلال هذه النازلة بشأن "ماشية الزوجة إذا كانت في دار الزوج وتناسلت..."[12].

---

10. عندما نتعقب المعلومات المتعلقة بالرعاة، المتوفرة في المصادر المختلفة، لا نجد منها إلا ما يتعلق بالرعاة من الأطفال الذكور خاصة (راجع مثلا: مسألة إجارة الراعي بالربع، ومسألة استئجار صبي لرعي ماعز.... انظر على التوالي: نوازل العلمي، م. س.، 2/259 و275.) هذا علما أن هذا النشاط غالبا ما تقوم به الفتيات صغيرات السن لأن عددا من الذكور يلتحقون بالكتاتيب أو بالمدارس للتعلم وحفظ القرآن، ولا تسند مهام الرعي لهم إلا خلال العطل أو إذا توقفوا عن متابعة تعليمهم لسبب أو لآخر.

11. هناك مثلا أعراف مضبوطة تنظم دور نساء الشركاء ـ من أرباب وسائل الإنتاج وشركائهم الخماسة وزوجاتهم وأبنائهم وبناتهم ـ في العملية الإنتاجية، ومن ذلك ضبط الظروف التي يسمح فيها لزوجة الخماس وأبنائه بالمساهمة في عملية اللقاط، أي جمع السنابل التي تسقط أثناء الحصاد. حول أحوال الخِماسة والخمّاسين عموما، راجع: محمد استيتو، **الفقر والفقراء في مغرب القرنين 16 و17م**، مؤسسة النخلة للكتاب، وجدة 2004. ص. 260 وما بعدها.

12. نوازل العلمي، م. س.، 2/270.

ونعتقد أن تعاطي عدد من النساء لهذا النوع من الإنتاج الحيواني يلائم كثيرا النساء في مختلف الجهات بما في ذلك الواحات المعزولة، كما في واحة فيجيج التي أشرنا إليها أعلاه. لكن ما الذي جعل مثلا ـ بحكم الحاجة أو بالعرف أو بالعادة- النساء في هذه الواحة وما شابهها "مكرّمات" لأنه ليس من العادة في بلادهن القيام بتلك الأعمال الفلاحية الشاقة التي درج غيرهن على القيام بها في جهات أخرى؟

الواقع أن نسبة مساهمة النساء في النشاط الفلاحي عموما تكون مرتفعة ـ في نظرنا ـ كلما كان مجال الاستغلال الفلاحي والغابوي(*) مفتوحا وأرحب، والاستغلاليات فيه متفرقة أو بعيدة نسبيا عن التجمعات البشرية، حيث تصبح مساهمة المرأة في الإنتاج إلزامية وتضاف إلى أعباء البيت اليومية وجمع الحطب...، وبذلك يصبح تقسيم العمل مختلفا عما هو معمول به مثلا في بعض المجتمعات ذات مجالات الاستغلال المعزولة والضيقة، ذلك لأنه كلما ضاق المجال كلما تقلص دور المرأة في النشاط الزراعي، كما هو الحال في بعض المجتمعات الواحية، مثل فجيج، حيث المساحات الزراعية المستغلة بالنسبة لكل أسرة قليلة وضيقة وقريبة في الغالب من التجمع البشري، ولذلك فإن الأسر في مثل هذه المجتمعات لا تكون في حاجة ماسة جدا إلى عمل المرأة، لذلك اقتصرت أعمال النساء هناك في الغالب على أعمال البيت اليومية وعلى الإنتاج الحرفي المنزلي، ومن ثم ترسخت ثقافة وتقاليد وعادات "محافظة" قد يبدو من قراءتها السطحية أن المرأة في هذه المجتمعات الواحية مكرمة أكثر من مثيلاتها في المجتمعات الأخرى حيث أدت ظروف الإنتاج إلى سفور المرأة وتمتعها بـ "حرية" التحرك والحركة[13]، أو بالأحرى اضطرارها إلى ذلك، كما

(*) الغابة مورد أساسي للتزود بالحطب وبمواد البناء والنجارة وصنع الأدوات والآلات وغيرها.

13. هذا الاستنتاج لزميل لنا من واحة فجيج استند فيه إلى ما لاحظناه من حضور قوي للنساء في الحقول وسقيهن الماء واحتطابهن ورعيهن الماشية في المنطقة الممتدة بين الريش وإملشيل، وذلك أثناء دراسة ميدانية في شتاء 2004. وقد قارن بين وضعية النساء في هذين المجالين المختلفين ورأى أن المرأة "مكرمة وعزيزة" في فجيج لأنه يمنع عليها العمل في الحقول هناك، في حين أن الأعمال التي تقوم بها في مجال الريش يعتبر إهانة لها وإساءة.

هو الحال بالنسبة لأولئك النساء اللواتي كن مضطرات لارتياد أماكن بعيدة نسبيا عن قراهن سواء من أجل رعي الأنعام أم للحرث أم للاحتطاب أم لسقي الماء أم للقط الزيتون أو السنابل وقت الحصاد، أم لتنقية الحقول من الأعشاب الضارة أم لغير ذلك...

والواقع أن عمل النساء كان متنوعا ولم يكن يقتصر على النشاط الزراعي والفلاحي، ففي عدة جهات، كن يتجرْن نيابة عن أزواجهن، كما في بوادي سوس حيث درج الرجال في الغالب على "أن يمكنوا مفاتح (كذا) أموالهم لنسائهم..."[14].

ويتضح من كل هذا أن النساء كن يقمن بمختلف الأعمال، وأن تقسيم العمل بين مكونات الأسرة لم يكن واضحا ولا محدّدا في العديد من الجهات، وأن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل الأسرة لم تكن في عمومها مضبوطة لا بأحكام شريعة ولا بعرف أو عادة، وإنما كانت تخضع لما تمليه الظروف والحاجة، وفي هذا الإطار نفهم قيمة الدّوْر الكبير للمرأة البدوية في الكفاح إلى جانب زوْجها أو أبيها أو أخيها للحد من الفاقة.

2. تعاطف بعض الفقهاء مع النساء والدعوة إلى إنصافهن في الميراث

اللافت للانتباه في كثير من البوادي أن مساهمة النساء، الفقيرات منهن خاصة، بحصص مهمة من الإنتاج الفلاحي، ودورهن المهم في خلق الثروة ومراكمتها، وريادتهن في دعم أركان الاقتصاد العائلي بصفة عامة، وهذا منذ حقب تاريخية طويلة، كل ذلك ترتب عنه، ومن قديم، وعي العديد من الفئات المكونة للمجتمع، ومن ضمنها فئة النساء، بأهمية هذا الدور، والشاهد على ذلك هذه الأمثلة والأسئلة المختلفة التي سقناها هنا والتي تعبر عن مدى استيعاب تلك الفئات الاجتماعية لأهمية ذلك الدور ولاسيما عن التعاطف مع المرأة بسبب ذلك؛ ولعل أبرز من عبرّ عن ذلك التعاطف تلك الفئة من المتصوفة والفقهاء والمصلحين الاجتماعيين المجتهدين، وبصفة خاصة أولئك الذين ينتمون للعالم

14. الأجوبة الناصرية، م. س.، ملزمة 9، ص. 8.

القروي، ومنهم: الشيخ أحمد ابن عرضون (ت. 992هـ)، وقريبه ومعاصره أبو القاسم بن خجو، والشيخ محمد ابن ناصر الدرعي (ت. 1085هـ) وغيرهم. وقد تجسد هذا التعاطف، بشكل خاص، في دعوة هؤلاء وأمثالهم إلى إنصاف النساء في تركات الأزواج وإفتائهم بضرورة حصولهن على نصيب منها بقدر جرْيهن، ولم يبالوا بخروجهم عن "الإجماع" والأعراف المعمول بها، لاسيما أن الأمر هنا يتعلق بقضية حساسة وخطيرة جدا، لأنها تهم الإرث.

فعن سؤال "عن رجل وامرأة كل واحد منهما يخدم على قدر جهده حتى مات أحدهما أو طلقها كيف يقتسمان أموالهما"؟ أفتى الشيخ ابن ناصر بأن "تأخذ المرأة مقدار جرْيها مما زاد على ماله يوم تزوّجها بحسب نظر أهل المعرفة في ذلك."[15] ويبدو أن المهدي الوزاني[16] يؤيد هو أيضا هذا الرأي. أما ابن عرضون، فكان أكثر جرأة، لأنه سبق وقال إن من حقّ المرأة أن تأخذ النصف أو ما يناسب عملها في ما تركه زوْجها مما تجمع لهما من عملهما المشترك. وقد تشبث ابن عرضون بهذا الرأي بالرغم من معارضة فقهاء فاس، كما في هذه الأبيات من "شرح العمل الفاسي" التي جاء فيها[17]:

للزّرْعِ بالدّرس والحصاد
وخِدْمةُ النّساءِ في البوادِي
على التّساوي بحِسابِ الخِدْمَة
قال ابنُ عَرْضون : لهُنّ قِسْمَة

15. م. ن.، ملزمة 10، ص. 2؛ وقد قال بنحو هذا أيضا محمد الورزيزي، واعتبر نساء البادية والحاضرة في ذلك سواء. راجع: **النوازل الصغرى**، م. س.، 2/18.

16. راجع: **النوازل الصغرى**، م. ن.، 182/17.

17. أبو عيسى المهدي الوزاني الفاسي، **تحفة أكياس الناس بشرح عمليات فاس**. تقديم وإعداد: هاشم العلوي القاسمي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، 2001. صص. 33 و276. واستشهد المهدي الوزاني أيضا بهذه الأبيات وأوردها باختلاف يسير في: النوازل الصغرى، م. س.، 2/284.

قالوا لهمْ: في ذاكَ عُرْف يُعْرفُ
لكنّ أهلَ فاسٍ فيها خالفوا

نعم لقد كان أمرا طبيعيا أن يعتبر الحضور القوي للمرأة في المجال القروي بفضل مشاركتها الفعالة في مختلف الأنشطة الفلاحية وغيرها سببا في حدوث هذا التعاطف معها من قبل عدد من الفقهاء المجتهدين وإن لم ينجح هؤلاء في تغيير العقلية السائدة آنذاك، لأن الظروف الموضوعية لم تكن مهيأة لقبول هذه "الثورة" التي سعى إليها ابن عرضون وابن ناصر وأمثالهما، لكن هل تغير وضع المرأة القروية اليوم أم إنه لا يزال على سابق عهده.

ب. خدمة النساء في البوادي اليوم

الواقع أن تعاطي النساء ـ والفقيرات منهن خاصة- للخدمة ولاسيما في النشاط الفلاحي، كان في معظم الحالات ضرورة لابد منها، لأسباب مختلفة، ويبدو أن هذه الظاهرة تكرست وتوسعت أكثر في الحاضر مقارنة بأعداد النشطين الذكور في هذا القطاع، وذلك نظرا لعدة عوامل، منها:

1. تراجع ظاهرة الخِماسة

يُعزى عزوف الفقراء، الذين يشكلون فئات الخمّاسة ومن على شاكلتهم من المنتجين بنصيب معيّن من الإنتاج عن العمل وفق هذا النوع من "الشركة"، لكثرة المشقة مقابل دخل قليل لا يتناسب مع الحاجيات الجديدة. ومعلوم أن هذا النفور قديم وله مبررات أخرى. فالبعض[18] يرى أن هذه الفئة المنتجة إنما تتألف في الغالب من مزارعين لا يقبلون عادة التحول إلى خمّاسة إلا عندما يجدون أنفسهم في ضائقة معيشية خانقة، بسبب ديْن مُلحّ أو نفقات زواج لابد من تسديدها، أو غير ذلك... لأن الخِماسة كانت تُعتبر ـ كما يبدو ـ من الأعمال

18. الهادي التيمومي، "مهنة الخماسة في تونس بين التشريع والواقع (1861-1875)"، ضمن كتاب: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، إعداد: مجموعة من الباحثين، تنسيق: الهادي التيمومي، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 1999، ص. 91.

الحقيرة التي تجعل المتكسبين منها في المراتب الدنيا ضمن درجات التراتب الاجتماعي والاقتصادي للقوى النشيطة والمنتجة بالبوادي، حتى وإن حققتْ للخمّاس كفايته أحيانا. أما إذا كان الدخل، في المواسم الفلاحية المتعاقبة، ضعيفا أصلا، كما هو الحال بالنسبة لمعظم الخمّاسين، فإن ذلك يصبح بمثابة أوتاد تشد الخماس إلى واقعه ولا تسمح له أو لأبنائه بالتحرر من مراتبهم الاجتماعية، في غالب الأحيان، حتى لقد ظُنّ أنّ الخماس قد لا يلد إلاّ خماسا مثله، كما في معنى المثل الشعبي المتواتر على لسان ابن الفلاّح، صاحب الأرض، القائل: "سعدنا بربِّي، خمّاسْنا ولد خْمِيمِس"[19].

والواقع أن هذا المثل، لا يفهم منه فقط أن الخمّاسة يصعب عليهم وعلى أبنائهم التحرر من تبعية مالكي وسائل الإنتاج، وتغيير واقعهم الاقتصادي، وتحسين مراتبهم الاجتماعية، بل ويشير إليه أيضا بما يحطّ من قدر الخمّاس ومرتبته وعمله، وكل هذا تزكيه أمثال شعبية كثيرة أخرى لا تزال متداولة في بلدان المغرب كافة، منها[20]:

. السّروحْ رْياسَة والرّْتْبَة نْزاسة (نجاسة)(*).

. الطّحينْ وْلَا الخْماسة.

. الخمّاس خمّاس حْتّى عنْد اخْوالو.

. ضَحْكَةْ الفلاّح للخمّاس، تْخْدْمُو عامْ بْلَاشْ...

أو: تَشْميسَة وْلَا تَخْميسَة، أو: التشميسة احْسن من التخميسة...

أما اليوم فيبدو أن "مهنة" الخِماسة قد تراجعت، بل إنها انقرضت في كثير من البوادي المغربية التقليدية وتحول الخماس فيها، عند الضرورة القصوى، إلى أجير مياوم أو إلى شريك بعمله فقط، ولكن مقابل حصة

19. رواية شفوية، نقلا عن زميلنا السيد محمد صابري، أستاذ الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة.

20. الهادي التيمومي: م. س.، ص. 100.

(*) هذا مثل تونسي، ومعلوم أن التونسيين ينطقون حرف الجيم زايا، مثلا رقم 2، الذي ينطقه المغاربة: جوج أو زوج، ينطقه التونسيون: زوز.

أكبر من الإنتاج، تفوق الثلث وأحيانا أكثر، نظرا لقلة الحرّاثين. ويعتبر انتشار تداول النقد وتبدل أنماط الاستهلاك وكثرتها في البوادي من أسباب هذا التحول.

لكن وبالرغم من كل هذه التحولات والتغيرات التي طرأت على علاقات الإنتاج بين المنتجين (بين مالك وسائل الإنتاج وبين الخماس، مثلا)، فإننا نلاحظ أن البادية المغربية التقليدية لم تتوقف بعد عن المساهمة بدورها في النشاط الفلاحي عامة وعن الإنتاج الزراعي بوجه خاص. إنما يبدو أن ذلك كان على حساب النساء، والنساء في الأسر الفقيرة بصفة خاصة، لأنهن هن اللواتي يضطلعن بالأعباء الجديدة، حيث إن تلك التحولات أرغمتهن، هن أيضا، على المساهمة في الرفع من مستوى دخل أسرهن بالعمل في مراحل الإنتاج المختلفة، لكن وفق علاقات جديدة أساسها الأجرة نقدا.

ويبدو أن هذه الأعباء تتعاظم باستمرار مع عمليات تحديث العالم القروي، لاسيما من خلال تزويد تجمعاته بالكهرباء، الذي يترتب عنه ظهور حاجيات استهلاكية جديدة، كالثلاجة والتلفاز والمذياع وغيرها من الأجهزة والأدوات التي لا يمكن توفيرها إلا بانغماس أكثر للمرأة القروية في سوق العمل المتاح في محيطها.

لكن السؤال: ما العمل أمام ضيق آفاق التشغيل في العالم القروي التقليدي بصفة خاصة؟ وما هي النتائج التي قد تنجم عن ظهور حاجيات وعادات استهلاكية جديدة في العالم القروي في ظل تلك الآفاق المحدودة لاستيعاب اليد العاملة فيه؟

2. الهجرة المؤقتة والهجرة الدائمة

تشكل هجرة القرويين مظهرا آخر من مظاهر تدخل النساء وانغماسهن أكثر في العملية الإنتاجية بالبوادي المغربية. وتعتبر ظاهرة الهجرة، لاسيما نحو المدن، من أجل رفع القروي من مستوى دخل أسرته من الظواهر القديمة؛ وهناك العديد من النصوص التي تخبر بإقامة العديد من المهاجرين البدويين والقرويين في الأرباض والأحياء الهامشية المحيطة بالمدن، ومنها، مثلا، أرباض

فاس في العصور السالفة[21]. وقد فتحت أمام القرويين أبواب جديدة للهجرة نحو الخارج، لاسيما بعد وضع المغرب تحت الحماية في عام 1912م، وهي الظاهرة التي لا تزال نشطة، بل وتتفاقم بشكل سريع ومريع في وقتنا الحاضر.

ومعلوم أن هجرة القرويين، وأرباب الأسر خاصة، تنقسم إلى قسمين: هجرة مؤقتة وهجرة دائمة. تستغرق الهجرة المؤقتة في الغالب عدة أسابيع أو أشهرا قليلة، وذلك من أجل العمل في بعض الأوراش التي تتيحها فرص العمل هنا أوهناك. وما يعنينا هنا بصفة خاصة تلك الفترات من الهجرة التي تتزامن مع فترات العمل الفلاحي، حيث يضطر رب الأسرة إلى الهجرة وترك إدارة البيت ومهمة القيام بالعملية الإنتاجية للزوجة، وتلاحظ هذه الظاهرة بقوة، مثلا، في البوادي والقرى المجاورة للبلاد المنتجة للقنب (الكيف) بالشمال، حيث تحدث عند كل موسم حرث هجرة مكثفة لأرباب أسر ولشباب من مختلف الأعمار، نحو تلك البلاد للعمل، بينما تقوم نساؤهم بمختلف الترتيبات اللازمة لاستقبال الموسم الفلاحي.

أما الهجرة الدائمة، فإنها إذا كانت تتحول إلى إقامة دائمة في بلاد المهجر، إلا أن الصلة، في الغالب، لم تكن تقطع نهائيا بين المهاجر وموطنه، بل إن المهاجر هنا غالبا ما يقوم بإعانة عائلته ماديا، إن كان بوسعه ذلك، إلا أنه يمثل مع ذلك يدا عاملة ناقصة، ويعوض مكانه بالنساء.

ومعلوم أن الهجرة، سواء الداخلية منها أم الخارجية، كانت كثيفة في بعض المراحل التاريخية، كما في فترة الحماية، حين تحولت الغابات، بمقتضى القوانين إلى ملك الدولة، وحين استولى المعمرون في بعض الجهات على معظم الأراضي، فضاقت سبل العيش بمعظم الأسر واضطر أربابها إلى الهجرة لإعالة أسرهم، ومثال ذلك أنه ترتب عن استيلاء المعمرين على آلاف الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة بمنطقة سوس أن هاجر في عام 1947م وحده، حوالي 45.000 رجل و10.000 من النساء والأطفال من أجل مساعدة 75.000 نسمة[22].

---

21. انظر الوزان، م. س.، 1/215 وما بعدها.

22. Ahmed Boukous, «L'émigration des Soussis», *B. E. S. M*, n° 135, Rabat, Août, 1977, p. 74.

ولعل هذا هو ما يفسر كذلك لماذا شكلت هذه المنطقة المزود الرئيس لفرنسا بحاجتها من اليد العاملة، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية[23].

3. الجندية والتجنيد

شكلت الجندية وتجنيد الشباب من أبناء البوادي، كذلك، عاملا آخر من عوامل استنزاف الطاقة البشرية الذكورية في البوادي والأرياف المغربية، وقد كانت هذه الظاهرة تتفشى بصفة خاصة خلال الأزمات السياسية والعسكرية الدولية أو الوطنية أو الداخلية، كما حدث، مثلا، خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث سيق العديد من القرويين المغاربة إلى ساحات المعارك في عدة قارات، أو كما حدث، مثلا، في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي حيث اضطر المغرب إلى تجنيد أعداد مهمة من الشباب، لاسيما من أبناء البوادي والقرى، للدفاع عن الوحدة الترابية.

وقد نجم عن هذا العامل أيضا، أن الأمهات أو الأخوات أو نساء العديد من المجندين هن اللواتي أخذن دور ومكان هؤلاء المجندين في العمل، كما لاحظنا ذلك في عدة مناسبات، لاسيما في بعض القبائل بشمال البلاد.

4. التمدرس

يشكل التوسع المستمر لسياسة التمدرس في العالم القروي بدوره عاملا من عوامل الضغط على المرأة وارتباطها أكثر بالإنتاج الفلاحي لفائدة الأسرة وإعدادها لهذه المهمة أكثر من أخيها، وذلك إما بسبب التمييز بين الأبناء الذكور وأخواتهم الإناث في الالتحاق بالمدرسة، أو بسبب التسرب المدرسي المرتفع بين الإناث مقارنة بالذكور، أو بسبب الزواج المبكر، الذي لا تستطيع مقتضيات مدونة الأسرة الجديدة أن تحد منه كثيرا في العالم القروي لاعتبارات عديدة[24].

---

23. عبد الله البارودي، **الإمبريالية والهجرة**، ترجمة: المركز العربي للوثائق والدراسات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، صص. 21-11.

24. تمنع مدونة الأسرة زواج الفتاة دون سن 18، لكن هناك عدة طرق للتحايل على بنود المدونة، كما أن عامل الفقر وحده يجيز تزويج الفتيات دون تلك السن القانونية.

واللافت للانتباه أن معظم الذكور الذين يلجون المدارس في القرى، سواء منهم الذين يحصلون على شواهد ولا يحصلون على عمل، أم أولئك الذين لا ينالون إلا حظا يسيرا من التعليم، ينفرون من العمل في الإنتاج الفلاحي التقليدي، إما لأسباب نفسية أو لأسباب أخرى غيرها، وهذا من بين ما يفسر أسباب تلك الملاحظة التي أبديناها في مقدمة هذه الدراسة والمتعلقة بعمل النساء في الحقول، أو بالأحرى حلول المرأة مكان الرجل فيها.

فما هي سبل التنمية التي يحتاجها العالم القروي والتي قد تشجع الرجل هناك على العودة إلى حقله بدل استمراره في استغلال المرأة، أمّا كانت أم أختا أم زوجة أم بنتا؟